إضراب يشل حركة النقل في اليونان

وكالات

شل إضراب عام في اليونان لمدة ٢٤ ساعة الحركة في العاصمة أثينا وعطل رحلات الطيران ووسائل النقل العام.

وقد نظم الإضراب موظفون حكوميون وعمال احتجاجا على مشاريع إصلاح حكومية. وأدى لتقلص رحلات الطيران إلى رحلة واحدة إلى كل محطة انطلاقا من أثينا في غمرة موسم السياحة اليوناني.

وقال متحدث باسم مطار أثينا الدولي إن الشركات الأجنبية وشركة الطيران المحلية الثانية "أجيان إيرلاينز" لم تتأثر بالإضراب.

وأفاد المسؤول الإعلامي في المطار بأن ٧٠٪ من رحلات الطيران تسير بشكل اعتيادي.

ويأتي هذا الإضراب بدعوة من الاتحاد العام للعمال في اليونان وبدعم اتحاد الموظفين الحكوميين في البلاد.

وشارك عمال مرفأ "بيروس" في مبادرة الاتحاد العام بالإضراب عن العمل في الميناء الرئيسي لليونان.

وصعد الإضراب من الاضطرابات التي بدأت في قطاع البنوك قبل أسبوعين عندما بدأ اتحاد عمال البنوك في البلاد إضرابا احتجاجا على خطط حكومية لإصلاحات في التأمينات الاجتماعية.

صندوق النقد الدولي يعتبر دعم الدول الغنية للقطن مضرا بأفريقيا

وكالات

حث رئيس صندوق النقد الدولي رودريغو راتو الدول الغنية على إنهاء دعمها لمنتجي القطن كي تمكن دول أفريقيا التي تزرعه من الخروج من دوامة الفقر.

وأوضح قبول الدول الأفريقية إصلاح قطاعات إنتاج القطن بينما يعرض عليها الصندوق قروضا ميسرة لتطبيق ذلك.

وأفاد راتو في تصريح نشرته صحيفة "لو فيغارو" الفرنسية أن الدول الأفريقية لن تنجح في مساعي الخروج من هذا الوضع إذا استمرت الدول الغنية في توجيه أسعار القطن نحو الانخفاض عن طريق الدعم الكبير الذي تمنحه لمنتجيه فيها.

ودعا الدول الصناعية إلى إنهاء الدعم لإضراره بالتجارة العالمية.

وطالب بتجنب تحويل موارد الميزانية لتعويض قطاع إنتاج القطن عن خسائره، موضحا أهمية المساعدات الخارجية في هذا المجال.

ورأى رئيس صندوق النقد أن مساعدات التنمية المقدمة من المؤسسات والدول لأفريقيا ينبغي أن تساند الإصلاحات الرامية إلى تحسين كفاءة قطاعات القطن الأفريقية.

وتأتي تصريحات راتو في مرحلة تزايدت فيها الأصوات المطالبة بالضغوط الهادفة لتخفيف حدة الفقر في أفريقيا، حيث من المقرر أن تسيطر المساعدات وشطب ديون الدول الأفريقية على قمة مجموعة الثماني المقرر عقدها في الفترة ٦-٨تموز المقبل.

تطوير مشاريع الصناعات الغذائية.. يمكن ان يستوعب نسبة كبيرة من قوة العمل العاطلة

بغداد/كريم الحمداني

يعد قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في اقتصاد كل دولة، ويقصد بالصناعات الغذائية جميع العمليات التصنيعية التي تطرأ على المحاصيل الزراعية. وتعتبر عمليات التصنيع والتعليب، التغليف والتسويق واعتماد السلامة الصحية في اختيار آلية التصنيع ونوعية مادة التعليب "كبس أو عبوة" من الحلقات الأساسية التي تمر بها الصناعات الغذائية. فضلا عن مراعاة ذوق المستهلك.

الدكتور واثق طه محمد من دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في وزارة التجارة، حدثنا عن هذه الصناعات وحماية المستهلك قائلا: يشير واقع حال الصناعات الغذائية في العراق إلى قصور واضح في جميع مراحل الصناعة الغذائية ولهذا يعد استيراد السلع الغذائية المصنعة المطابقة للمواصفات التي تقررها دائرة التقييس والسيطرة النوعية ومعهد بحوث التغذية التابع لوزارة الصحة، سياسة اقتصادية صحية، خاصة ان العراق حالياً يعتمد سياسة الانفتاح الاقتصادي ويسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي تفرض قوانينها مراعاة شروط السلامة الصحية والاستيرادية وتهدف إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول.

وفي مجال حماية المستهلك اوضح ان السلع الداخلة للبلد يجب أن تكون صالحة للاستهلاك البشري ومطابقة للمواصفات المحلية أو الدولية فالمستهلك العراقي يحتاج إلى العديد من السلع الغذائية بدءاً من المادة الخام وصولاً إلى اعمال تصنيع متعددة يمكن ان تطرأ على السلعة فالمطلوب تشديد الرقابة وعدم السماح بدخول أية سلعة غير مطابقة للمواصفات إلى البلد وبقصد حماية المستهلك من الاضرار الملموسة الناجمة عن استهلاكها وليس حماية المستهلك في فرض الضرائب على المواد الغذائية والتي تكون نتائجها ارتفاعاً في المستوى العام للاسعار لتلك السلع مما يعكس خفض الدخل الحقيقي للمستهلك العراقي وتدني مستواه المعيشي واستهلاك تلك السلع غير المطابقة للمواصفات المطلوبة للاستهلاك البشري والابتعاد عن تحقيق حماية المستهلك فالحكمة تكون في تأكيد حماية المستهلك وليس المعيار المادي وحيداً في تحقيق هذا الهدف.

وتطرق إلى مجال الدعم الذي تقدمه الدولة ونوعية هذا الدعم بقوله ان الاتجاهات السياسية والاقتصادية تشير حالياً إلى خفض أو الغاء معظم انواع الدعم والتوجه إلى تطوير الجانب التكنولوجي المستخدم في العملية الانتاجية ورفع كفاءة اداء العاملين وانتاجيتهم في خفض كلف الانتاج لرفع الميزة النسبية لمنتوج معين في المنافسة الدولية بين السلع وتعاظم هذا الاتجاه في توجيهات منظمة التجارة العالمية وسياسة البنك وصندوق النقد الدوليين وقد افرزت تجارب الدعم في العراق الجديد من المنتجات والمعامل فشلها وتدني بعض النتائج الايجابية لها وفي مجال توفير المصادر المالية رأس المال وبسعر فائدة منخفض فأنه يعد عاملاً مهماً لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قرار الاستثمار ومن هنا فأن منع القروض بضمانات وفاء مترافقة مع دراسة جدوى ايجابية للمشروع المزمع الاستمرارية أو توسيع مشروع قائم من الامور الهامة في تطوير وتوسيع الصناعات الغذائية في البلد ويؤكد معظم الاقتصاديين والاداريين على توفير مصادر التمويل الحالي لتطوير الصناعة كما ان توفير المصادر المالية للاستثمار إلى جانب تطوير المعونة الفنية للعامل والآلة، ذو أثر ايجابي مضاعف لتطوير نوعية وكمية المنتوج وعليه فقد توسعت البنوك الحكومية والتجارية وتنوعت اعمالها لرفع مستوى ارباحها وتعد السوق المالية والبورصات عاملاً بالغ الاهمية في المساعدة على توفير وتنويع مصادر الاقتراض.

واشار الدكتور و اثق طه إلى ان تطوير الصناعات الغذائية في العراق يمكن لها ان تستوعب نسبة من قوة العمل العاطلة من اقامة مشاريع آلتها الانتاجية كثيفة العمل خفيفة رأس المال لاستيعاب اكبر قدر ممكن من العمالة، موضحاً اما التوزيع الجغرافي لاقامة هذه المشاريع فأن دراسة الجدوى الاقتصادية لها هي التي تحكم موقع المشروع وان كان هدف تلك المشاريع تقليل الفجوة الغذائية بين الطلب والانتاج المحليين بقصد تحقيق الامن الغذائي الوطني.

في الهم الاقتصادي

ملاحظات في التعاطي مع منظمة التجارة الدولية

حسام الساموك

اذا كانت الاجهزة المعنية تعتم على حقيقة ما تتعرض له من ضغوط واحراجات من قبل اطراف دولية عديدة وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحتى منظمة التجارة العالمية بشأن اصرارها جميعاً على رفع الدعم القائم للسلة الغذائية المعبر عنها بمواد البطاقة التموينية، وللمشتقات النفطية واجور الطاقة الكهربائية، فان ما يجدر بتلك الجهات ان تتحسب هو ان تصطدم بـ (لحظة الجد) بمواقف تفرض عليها ان تستجيب لتلك الاشتراطات القاسية على مضض مما يعرضها لأصعب امتحان.

ان التسويفات المرحلية لا تضع علاجاً لهذه المشكلة قدر ما تورط تلك الاجهزة في مجابهة لاتحمد عقباها، لذلك ينبغي ان تعد للأمر عدته من خلال دراسة موضوعية تدعى اليها الجهات الاكاديمية والملاكات المتخصصة بالبرامج الاقتصادية والمتابعة لآليات المؤسسات الدولية المعنية بتوجهات التجارة الحرة للوقوف على توصيات وحلول قادرة على انهاء تلك المعضلة المحرجة، خاصة ان ما صاحب عمليات اطفاء الديون الخاصة بدول نادي باريس قد اقترنت بمرور الاقتصاد العراقي عبر مراحل متدرجة من الاشتراطات المعروفة لصندوق النقد الدولي والتي لا تتساهل البتة في برامج الغاء الدعم العتيدة.

ولسنا هنا نلوح بحل ذهبي لهذا الاشكال المحير، بل نلفت الانتباه الى ملاحظات مسبقة ينبغي ان توضع على طاولة البحث والاستقصاء، خاصة فيما يتعلق باشتراطات التعاطي مع منظمة التجارة العالمية في ضوء ما يتردد من اخبار التداولات القائمة بين اجهزة عراقية تشريعية وحكومية، واطراف مختلفة من ممثلي المنظمة العالمية او الفئات الاستشارية الدافعة باتجاه انخراط العراق كلياً في تشكيلات اسرة التجارة الدولية.

ان ما يتطلب ان يستذكره الباحثون والمتخصصون المعنيون بتقديم النصح للجهات الرسمية العراقية، وخاصة ممثلي مراكز البحوث الاقتصادية والمؤسسات الاكاديمية، ان في اجندة المنظمة العالمية عبر تعاطيها مع البلدان حديثة العهد في انتهاج سياسات اقتصاد السوق، وكانت بلدان امريكا اللاتينية على رأس هذه القائمة، ومنح السماحات لها عبر مساحات زمنية تحدد سلفاً تقع بين العشر الى عشرين سنة ريثما تستكمل آلياتها وسياساتها الاقتصادية في التعاطي مع متطلبات برامج المنظمة، بمعنى ان تتعافى اقتصادياتها وفق برامج دعم وترشيد بالتنسيق مع ادارة منظمة التجارة العالمية لتتأهل قدراتها الصناعية والزراعية، والانتاجية بوجه عام لتلتحق من ثم بركب المجتمعات المتطورة السائرة في نهج التجارة الحرة، وبذلك نعتقد بامكانية ان تتوفر للاقتصاد العراقي الفرصة الكفيلة بنهوضه وتعاطيه مع الآليات الاقتصادية المتقدمة.

تحسين مناخ الاستثمار ومتطلبات جذب الاستثمار الاجنبي للعمل في العراق

د. فلاح خلف الربيعي

من بين المهام الصعبة التي ستواجه الحكومة العراقية الحالية والقادمة، هي كيفية العمل على تحسين مناخ الاستثمار في العراق، بعد أن بات من المؤكد ارتباط موضوع اسقاط الديون من قبل الدول الدائنة وتحديداً (نادي باريس)، بمدى التزام الحكومة بتحرير الاقتصاد وتطبيق المتطلبات المعيارية لصندوق النقد الدولي، وبخاصة بعد ان اكدت الحكومة العراقية المؤقتة التزامها بتلك المتطلبات في "رسالة تأكيد النوايا" LETTER OF INTENT التي بعثتها إلى المدير الاداري لصندوق النقد الدولي بتاريخ ٢٤ أيلول ٢٠٠٤، التي تعهدت فيها بالعمل رسميا بتلك المتطلبات. في مقدمتها اصلاح القطاع المالي وبخاصة الاصلاح الضريبي واعادة هيكلة مشروعات القطاع العام والعمل على رفع درجة استقرار الاقتصاد الكلي. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فأن سعي الحكومة لتوسيع المشاركة الدولية في عملية اعادة الأعمار والاستفادة من نتائج مؤتمر بروكسيل، سيتوقف ايضاً على حجم النجاحات المتحققة في الجانب الامني والسياسي، فضلا عن الجهود المبذولة في مجال تحرير الاقتصاد.

وبوجه عام يتوقف نجاح أي دولة في جذب الاستثمار الأجنبي على عدة عوامل، بعضها ملموس كالبنية التحتية من مطارات وموانئ وطرق ومصادر طاقة ومياه ووسائل اتصال، والبعض الآخر غير ملموس مثل المؤسسات والنظم والسياسات والتشريعات. وبقدر تعلق الأمر بمفهوم مناخ الاستثمار، فهذا المفهوم يتجاوز البحث في النواحي الاستاتيكية للموارد المادية والبشرية ليمتد إلى البحث في النواحي الديناميكية، كمستوى المهارات والكفاءات التكنيكية والتنظيمية السائدة في الموقع المعني، فضلا عن مستوى البحث والتطوير (R&D) ومدى كفاءة النظام المحاسبي والاداري والقضائي. فقرار الاستثمار في بلد ما ليس قراراً معنياً بمسألة بدء الاستثمار من عدمه. فالمستثمر يتخذ قرارات مختلفة، ويقوم باجراءات نظامية تترتب عليها التزامات وحقوق له مع آخرين، وعليه فانه بحاجة إلى وجود نظام محاسبي واداري شفاف ومنظومة قضائية فعالة، كما يرتبط القرار الاستثماري بالكفاءة الحدية لرأس المال التي هي الايرادات المتوقعة مقارنة بتكاليف الاستثمار الحالية، لذا فهو قرار مرتبط بالمستقبل بقدر ارتباطه بالحاضر، وبالتالي لابد أن يؤمن المستثمر بوجود استقرار سعري ومن ثم استقرار في قيمة النقد، إلى جانب الاستقرار في النظام الضريبي، فلا يفاجأ المستثمر بضرائب ورسوم مستحدثة أو التزامات غير منتظرة. وهو بحاجة إلى سوق مالية حديثة تتيح الحصول على الموارد المالية حينما يحتاج، كما تسمح له بالخروج من السوق عندما تقتضي المصلحة. والشرط الأول لتوافر مناخ الاستثمارات المناسب هو الاستقرار السياسي والامني. وعلاوة على ذلك يحمل مفهوم مناخ الاستثمار معنى نسبي للمقارنة بين ظروف بلد وبين الظروف الموجودة في بلاد اخرى. فالعالم اصبح عالماً مفتوحاً. والمستثمر اينما كان ليس مضطراً إلى الاستثمار في مكان محدد، وانما أمامه العالم بأكمله للاختيار. ولذلك فقد يكون هناك بلد جاذب للاستثمار في وقت محدد فإذا به يصير غير ذلك لاحقاً، لأن البلاد الأخرى المنافسة تقدم وضعاً أحسن. كذلك فان سرعة التقدم التكنولوجي، وما ارتبط به من تطور في الأوضاع الاقتصادية يستدعي بدوره تطويراً مقابلاً في البيئة الادارية المناسبة للاستثمار.

ويعرف تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٥ الصادر عن البنك الدولي مناخ الاستثمار على أنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة منتجة. ويرى التقرير ان السياسات وسلوك الادارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصداقية تمارس تأثيراً قوياً على مناخ الاستثمار، من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق المفروضة على المنافسة. لأن القرار الاستثماري مدفوع بالسعي لتحقيق الربحية، وتتأثر الربحية بالتكاليف والمخاطر والعوائق امام المنافسة، وبدرجة توفر الأمن والاستقرار، وبخاصة أمن حقوق الملكية، ودرجة التقييد باللوائح التنظيمية والقوانين، ونظام الضرائب، التي تترك أثارا بالغة الأهمية على التكاليف والمخاطر، وبينت البحوث التطبيقية، أن غالبية الشركات المتعددة الجنسية تعطي لعنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول المضيفة أهمية كبيرة عند تقديرها لحجم المخاطر المترتبة على الاستثمار.

وبناءاً على كل ما تقدم يتضح أن مناخ الاستثمار، مفهوم ديناميكي مركب ينطوي على عدد من الأبعاد القانونية والاقتصادية والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته الى بلد من دون آخر. وتلعب العوامل الاقتصادية الدور المحوري في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل:

القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية، الاهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، مدى توفر عناصر الانتاج واسعارها النسبية، حجم السوق المحلي والقدرة التصديرية.

ولتحسين مناخ الاستثمار وجذب الاستثمار الاجنبي للمشاركة في عملية اعادة اعمار العراق، يجب ان تتواصل جهود الحكومة لرفع درجة الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي، وتعمل على تحسين موقع العراق في المؤشرات الدولية الخاصة بتحديد درجة المخاطرة في عملية الاستثمار، بعد ان ترك لنا النظام البائد سجلاً سيئاً في تلك المؤشرات، والتي من اهمها:

مؤشر الحرية الاقتصادية: يستند هذا المؤشر على عشرة عوامل تمنح اوزانا متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية التي تشتمل على ما يأتي:

١. السياسة التجارية وبخاصة معدل التعريفة الجمركية ووجود الحواجز غير الجمركية.
٢. وضع موازنة الحكومة وبخاصة الهيكل الضريبي للأفراد والشركات.
٣. حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.
٤. السياسة النقدية وبخاصة مؤشر التضخم.
٥. تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.
٦. وضع القطاع المصرفي والتمويل.
٧. مستوى الأجور والأسعار.
٨. حقوق الملكية الفكرية.
٩. التشريعات والاجراءات الادارية والبيروقراطية.
١٠. انشطة السوق السوداء.

وعندما طبق هذا المؤشر في عام ٢٠٠١ ظهر أن (٧١) دولة تشهد انعدام الحرية الاقتصادية تتصدرها كوريا الشمالية والعراق.

المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة: يستند هذا المؤشر الى ثلاث مؤشرات فرعية تتضمن ٦٣ مكوناً ويغطي ٤١ دولة منها ٤ دول عربية ويشتمل على ما يأتي:

١. مؤشر البيئة الاقتصادية: ويضم هذا المؤشر ٢١ عنصراً تغطي المؤشرات الاقتصادية الرئيسة ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة اداء الاعمال.
٢. مؤشر البنية التحتية للمعلومات: ويضم هذا المؤشر ٢١ عنصراً تغطي مؤشرات التعليم والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات انتشار المعلوماتية.
٣. مؤشر البيئة الاجتماعية: ويضم هذا المشروع ٢١ عنصراً تغطي مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي.
٤. مؤشرات الصحة وحماية البيئة والطبيعة.

وتمنح هذه المكونات اوزاناً متساوية، ويدل ارتفاع الرصيد المسجل على مركز متقدم في المؤشر وهذا يعني وضعاً افضل من حيث مؤشرات ثروة دول الاقتصادات الناهضة.

لم يظهر العراق اصلاً في هذا المؤشر ودخلته ٤ دول عربية فقط هي الأردن وجاء في المرتبة ٢٣ وتونس وجاءت في المرتبة ٢٤ والمغرب في المرتبة ٣٠ ومصر في المرتبة ٣٠,

مؤشر التنافسية العالمي: يصدر المؤتمر الاقتصادي الدولي في دافوس تقريراً سنوياً عن التنافسية العالمية، ويتكون هذا المؤشر من متوسط ٨ عوامل تمنح أوزاناً متساوية وهي:

١. درجة الانفتاح الاقتصادي ٢. دور الحكومة ٣. وضع القطاع المالي ٤. البنية الاساسية ٥. البيئة المعلوماتية ٦. نظم الادارة ٧. وضع القوى العاملة ٨. وضع المؤسسات

دخلت مؤشر التنافسية الجاري لعام ٢٠٠١ دولتان عربيتان فقط هما الأردن ومصر، ترتيب الاردن في القائمة ٤٤، ترتيب مصر ٤٥,

المؤشر المركب للمخاطر القطرية: يسعى هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالأستثمار، من خلال تحديد مدى قدرة كل بلد على تسديد التزاماته المالية، ويتكون المؤشر المركب من ثلاثة مؤشرات فرعية تشمل:

١. مؤشر تقويم المخاطر السياسية: ويشكل نسبة ٥٠٪ من المؤشر المركب، والحد الأقصى لمجموع النقاط هو ١٠٠ نقطة وكالآتي:

المكون	النقاط
١. درجة استقرار الحكومة	١٢
٢. الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية	١٢
٣. خريطة الاستثمار	١٢
٤. وجود نزاعات داخلية	١٢
٥. وجود نزاعات خارجية	١٢
٦. الفساد	٦
٧. دور الجيش في السياسة	٦
٨. دور الدين في السياسة	٦
٩. سيادة القانون والنظام	٦
١٠. الاضطرابات العرقية	٦
١١. مصداقية الممارسات الديمقراطية	٦
١٢. نوعية البيروقراطية	٤
مجموع النقاط	١٠٠

٢. مؤشر تقويم المخاطر المالية ويشكل نسبة (٢٥٪) من المؤشر المركب، والحد الأقصى لمجموع النقاط هو ٥٠ نقطة وكالآتي:

المكون	النقاط
١. نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي	١٠
٢. نسبة خدمة الدين الخارجي الى اجمالي صادرات السلع والخدمات	١٠
٣. نسبةميزان الحساب الجاري الى اجمالي صادرات السلع والخدمات	١٥
٤. عدد الاشهر من الواردات التي تغطيها احتياطات الدولة	٥
٥. استقرار سعر الصرف	١٠
المجموع	٥٠

٣. مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية ويشكل نسبة (٢٥٪) من المؤشر المركب والحد الأقصى لمجموع النقاط هو ٥٠ نقطة وكالآتي:

المكون	النقاط
معدل دخل الفرد	٥
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	١٠
معدل التضخم	١٠
نسبة عجز/ فائض الميزانية الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي	١٥
نسبة وضع ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي	١٠
المجموع	٥٠

ويمكن التعرف على درجة المخاطرة في عملية الاستثمار بجمع النقاط التي يحصل عليها البلد المعني، من هذه المؤشرات الثلاثة:

فإذا كان مجموع الدرجات من (صفر. ٤٩,٥) نقطة فإنها تمثل درجة المخاطرة المرتفعة جداً

وإذا كان مجموع الدرجات من (٥٠ .٥٠-٥٩,٥) نقطة تمثل درجة المخاطرة المرتفعة.

والدرجات (من ٦٠-٦٩,٥) نقطة تمثل درجة المخاطرة المعتدلة.

والدرجات (من ٧٠-٧٩,٥) نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة.

والدرجات (من ٨٠-١٠٠) نقطة تمثل درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وهذا يعني انه كلما ارتفعت درجات المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة.

وفي عام ٢٠٠١ تم تصنيف ١٨ دولة عربية وفقا للدرجات التي حصلت عليها من المؤشر وكالآتي:

أ. درجة مخاطرة منخفضة جدا في (٣) دول هي : الكويت، الامارات، سلطنة عمان

ب . مخاطرة منخفضة في (٨) دول هي: البحرين، السعودية، ليبيا، تونس، المغرب، سوريا، الاردن، قطر.

ج . درجة مخاطرة معتدلة في (٣) دول عربية هي: مصر، اليمن، الجزائر.

ح . دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة هي: السودان، لبنان.

خ . دولتان عربيتان في درجة مخاطرة مرتفعة جدا هي: العراق، الصومال.